الإسلام كما أنزل https://alislamkamaounzil.com

ولاية المسلمة التي أهلها كفار

كتبه غريب الديار بتاريخ السبت ١٧ جمادي الآخرة ١٤٤٢

نظرا للغربة التي يعيشها المسلمون في الوقت الراهن, ونظرا للظروف الصعبة التي يعيشها المسلمات تحديداً في هذه المجتمعات الكافرة, فإن قضية ولايتهن عند الزواج تطرح إشكالا بالنسبة لكثير منهن .

فهن من ناحية تبرأن من أهلهن المشركين, فلا ظهير لهن منهم, وفي الوقت نفسه ليس لديهن ما يضمن به حقوقهن في حال حدث نزاع بينهن وبين أزواجهن.

في الواقع قضية ولاية أهلهن المشركين قضية محسومة شرعا وواضحة وضوح الشمس, فلا ولاية لكافر على مسلم, هذا أمر تضافرت الأدلة عليه, ومن يقول أن الأهل ولو كانوا مشركين لهم ولاية, أقول له أنه عليه أن يراجع القرآن فلا أهلية بين المشركين والمسلمين, وهذا نص واضح في الأمر

< قالَ يا نوحُ إِنَّهُ لَيسَ مِن أَهلِكَ إِنَّهُ عَمَلُ غَيرُ صالِحٍ فَلا تَسأَلنِ ما لَيسَ لَكَ بِهِ عِلمُ إِنَّي أَعِظُكَ أَن تَكونَ مِنَ الجاهِلينَ > [هود: ٤٦]

فلا ولاية بين الكفار والمسلمين ولو كانوا ذوي القربى وربنا يقول :

[المائدة: ٥٧]

وقد فصلت في هذا عندما تحدثت عن <u>الولاء والبراء في الإسلام</u>.

يبقى السؤال

كيف تفعل المسلمة إذا كان أهلها مشركون وأرادت الزواج من مسلم ؟

في الواقع عليها أن تتأكد جيدا من هذا المسلم الذي سيتزوجها, لأنه في وقتنا الراهن حدثت مآسي لبعض المسلمات بسبب سوء اختيار الزوج الذي يستغل ضعفها ولا حول ولا قوة إلا بالله. ثانيا ربنا جعل الولاية بين المؤمنين عامة فقال سبحانه:

< وَالمُؤْمِنُونَ وَالمُؤْمِنَاتُ بَعضُهُم أَولِياءُ بَعضٍ يَأَمُرُونَ بِالمَعروفِ وَيَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ وَيُقيمونَ الصَّلاةَ وَيُؤتونَ الزَّكاةَ وَيُطيعونَ اللهَّ وَرَسولَهُ أُولئِكَ سَيَرحَمُهُمُ اللهُ ۚ إِنَّ اللهَّ عَزيزً حَكيمُ > [التوبة: ٧١]

فتختار من توليه أمرها, وهو عليه أن يتقي الله فيتحر من أمر من يريد الزواج منها ويتوثق منه, أشد توثق قبل أن يوافق على الزواج.

من الضروري أن يعمل ما في وسعه لضمان حقوق المسلمة التي وكلته, في حال أن هذا الزوج أراد بها شرا.

للأسف لو كانت للمسلمين جماعة وإمام لكانت المسلمة تحت حماية الجماعة, مكفولة الحقوق, معززة مكرمة, ولعل الله يمن على المسلمين بتوحيدهم وقيام جماعة تشملهم قريبا إنه ولى ذلك والقادر عليه.